

ציון: נכשל

מערכת החינוך הכושלת בירושלים המזרחית

العلامة: راسب

عن فشل جهاز التعليم في القدس الشرقية

אוגוסט/אב 2012

עיר עמים
ir amim
عير عميم

האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في إسرائيل
The Association for Civil Rights in Israel



العلامة: راسب

عن فشل جهاز التعليم في القدس الشرقية

آب ٢٠١٢

كتابة التقرير: المحامية نسرين عليان، رونيت سيلاع، طاليا رماتي من طاقم مشروع حقوق الإنسان في القدس الشرقيّة، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. المحامية تمار لوسطير، دائرة تطوير السياسات، من طاقم جمعية «غير عاميم».

تحرير: المحامية أشرات ميمون، مديرة دائرة تطوير السياسات، جمعية «غير عاميم».

الترجمة إلى العربيّة: جلال حسن- «تواصل للترجمة والتعريب».

صورة الغلاف: تيس تشيفلن

تصميم: صباح الفتاني

نشكر الزملاء والزميلات الذين ساهموا بملاحظاتهم المفيدة وهم : يهوديت أوفينهايمر، ودغانيت بن شطريت، وأفيف طاطريسكي، وحافاه شفارتس- من جمعية «غير عاميم»، والمحامية تمار فيلدمان، والمحامية ميخال فومراتس، وغيلي رعي، وهنادي قواسمي من جمعية حقوق المواطن.

فهرست

١. مقدمة ٣٩
٢. غياب البنی التحتیة ٤١
 - أ. ١١٠٠ غرفة تدریسیة ناقصة ٤٣
 - ب. الغرف التدریسیة القائمة: مكتظة و غیر معیاریة ٤٥
 - ت. غياب الأطر التربویة الملائمة لاستیعاب أبناء ما بین الثالثة والرابعة ٤٧
 - ث. بدل بناء المدارس- بناء یهودیّ مكثّف فی قلب الأحياء الفلسطینیة ٤٨
٣. تمییز عمیق فی ملاكات (كوادر) القوى البشریة المهنيّة فی المدارس ٥١
٤. تمییز فی میزانیات الإدارة الجاریة ٥٢
٥. فی الطريق إلى المدرسة- ساعات طويلة على الطرقات ٥٣
٦. نسب التسرّب الأعلى فی البلاد - ٤٠٪ ٥٤
٧. تنامٍ غیر مسبوق للمدارس غیر الرسمية فی ظل غياب الرقابة والتفتیش ٥٥
٨. تدخّل وشطب فی مضامین التعلیم فی القدس الشرقيّة ٥٧
٩. خاتمة: هذه لیست زلّة، بل سياسة متعمّدة ٥٩
١٠. ملحق (١) ٦٤

١. مقدّمة

تفتتح المدارس في القدس الشرقية أبوابها لاستقبال الطلاب والعام الدراسي الجديد في نهاية شهر آب عام ٢٠١٢. لكن الحق في التعليم بالنسبة لعشرات آلاف الطلاب في المدينة سيُنتهك هذا العام على نحو فظّ وصارخ تمامًا كما في الأعوام السابقة. سيلتحق أغلبهم بمؤسسات تعليمية رسمية متعثرة، تعاني بعضها من فقر في ميزانياتها ونقص في كوادر القوى البشرية. سيتعلم الآلاف من الطلاب هذا العام في غرف تدريسية غير معيارية (غير موافقة للمعايير المقبولة) وغير لائقة، بعضها في مبانٍ سكنية لا تصلح كبيئة تعليمية. ولن يحظى آخرون بفرصة الانخراط في المدرسة بتاتا، وآخرون من صفوف الثاني عشر سيتسربون بنسبة ٤٠٪. كما ستواصل عائلات كثيرة تسديد القسط التعليمي للمدارس غير الرسمية، والذي قد يبلغ في بعض الحالات آلاف الشواقل، على الرغم من أن القانون يضمن التعليم المجاني لكل الناس، وهو التزام مالي مرتفع بالنظر إلى نسبة الفقر المرتفعة في القدس الشرقية: ٧٨٪ من إجمالي السكان، و٨٤٪ في صفوف الأطفال^١.

كان من المفترض بهذه البيانات أن تقصّ مضاجع المسؤولين عن التربية والتعليم. لكن هذا الوضع السيء المستمر منذ سنوات طويلة، يواجهه في كثير من الأحيان بالاهمال والعجز. بل حتى السؤال البسيط والأساسي حول عدد الطلاب الفلسطينيين في جيل المدرسة الذين يقطنون في القدس الشرقية وعدد أولئك الذين يلتحقون بالمدارس لا يحظى بجواب كافٍ وواضح. فحسب البيانات التي وصلتنا من مديرية التربية والتعليم في القدس «مانحي»، فإن إجمالي عدد الأطفال في القدس الشرقية ما بين السادسة وحتى الثامنة عشر وصل إلى ٨٨,٨٤٥ عام ٢٠١٢. ولكن في المقابل، ووفقاً للبيانات التي وصلتنا من بلدية القدس، فإن عدد هؤلاء بلغ عام ٢٠١٢ أكثر من ذلك بكثير - ١٠٦,٥٣٤ طفلاً. هذا الاختلاف في عدد الأطفال ما بين السادسة والثامنة عشرة من العمر في القدس الشرقية يعكس وجود خلل ما في متابعة أوضاع هؤلاء الأطفال، وينعكس بدوره على الميزانيات المخصصة للتعليم في القدس الشرقية، بما في ذلك بناء مدارس جديدة لاستيعابهم، أو أعداد برامج خاصة لحل مشكلة التسرب لديهم.

التقرير الحالي هو بمثابة استمرار للعمل المشترك الذي تقوم به جمعية حقوق المواطن ومنظمة «غير عاميم» في موضوع التربية والتعليم في القدس الشرقية. منذ تقرير المتابعة الأخير^٢، وفي ضوء النقص المستمر لأكثر من ١٠٠٠ غرفة تدريسية، قامت السلطات المسؤولة ببناء ٣٣ غرفة تدريسية جديدة في القدس الشرقية، وجرى التخطيط لفتح ٦ غرف إضافية عشية بدء السنة الدراسية القادمة، ووقعت زيادة في ميزانية الإدارة الجارية للمدارس البلدية في القدس الشرقية. على الرغم من كل ذلك - وكما سنفضّل لاحقاً - لا تلحق هذه التطورات بالفجوات القائمة ولا تقوم بردها، فعلى الرغم من بناء بعض الغرف التدريسية إلا أن الفجوة بين عدد الغرف التدريسية القائم وبين العدد المطلوب فعلياً ما زالت واسعة، وما زال جهاز التعليم في القدس الشرقية غير قادر على توفير خدمات تعليمية بمستوى مناسب.

ويعتبر هذا الوضع المتري لجهاز التعليم في القدس الشرقية مخالفاً لما أكدت عليه المحكمة العليا، والتي طالبت على مدى العقد الأخير وزارة التربية والتعليم وبلدية القدس بتوفير التعليم المجاني لكل طفل فلسطيني من سكان المدينة. وبما أن سكان القدس الشرقية يعتبرون مقيمين دائمين في دولة إسرائيل، فإن من حقهم الحصول على التعليم الإلزامي المجاني، ولقد جرى تكريس هذا الحق في القانون الإسرائيلي والقانون الدولي على حد سواء. لكن خلال تلك السنوات الفائتة، لم يحصل سوى اتساع للفجوة القائمة بين الموجود وبين المنشود في جهاز التعليم في القدس الشرقية. ومن خلال عمل الجمعيتين ونشاطهما المستمر في هذا الموضوع، تبين لنا أن الجهات المعنية تعرف مشاكل جهاز التعليم في القدس الشرقية، وأنها تبذل الجهود لتصحيح هذا الوضع، إلا أن الأمر غير كافٍ أثبتة. إذ أنه - باعتقادنا - لا يمكن اغلاق الفجوات القائمة ولا يمكن إحداث تغيير حقيقي إلا إذا ارتفع موضوع التربية والتعليم في القدس الشرقية في سلم الأولويات السياسي للجهات السياسية، أي رئيس البلدية نفسه والحكومة الإسرائيلية.

وعلى الرغم من أن مكتب رئيس البلدية في القدس يُعلن مع بداية كل سنة دراسية وفي مناسبات أخرى أنه يُدرك أهمية التعليم في القدس الشرقية ويسعى لتحسينه، إلا أن الحقيقة على الأرض مختلفة، كما سنرى في التقرير الذي بين يدينا. الحقيقة على الأرض تخبرنا أن رؤساء الحكومات واليد التي ترسم السياسات تتخذ خطوات تؤدي بشكل مباشر إلى تعميق المشكلة. فبدلاً من المبادرة لمشاريع بناء مكثفة وشاملة للمدارس والغرف التدريسية في القدس الشرقية، سيُظهر تقريرنا الحالي كيف يقوم المسؤولون بدعم مخططات واسعة لإقامة مستوطنات يهودية جديدة وواسعة النطاق في قلب الأحياء الفلسطينية تنهش حقوق التعليم الأساسية لعشرات آلاف الأولاد في القدس الشرقية. على سبيل المثال، يجري التخطيط لبناء كلية عسكرية، وتشجيع إقامة حديقة قومية، وغيرها من المشاريع الاستيطانية التي ستقلل من الخيارات القائمة أمام الفلسطينيين من ناحية أراضٍ عامة وخالية تصلح لبناء مبانٍ عامة بما فيها المدارس. إما إذا تم توجيه الموارد والمساحات العامة التي تُستثمر في مشاريع يهودية لخدمة السكان الفلسطينيين، لكان بالإمكان بناء قرى تعليمية كاملة تشمل مئات الغرف التدريسية وتحلّ قسماً كبيراً من مشاكل التعليم لدى الفلسطينيين في القدس الشرقية.

٢. غياب البنى التحتية

تعايى القدس الشرقية من نقص كبير فى عدد الغرف التدريسية، ويكتسب هذا النقص دلالة أخطر عندما نعرف عن تضارب المعلومات عند السلطات الاسرائيلية فيما يخص عدد من هم فى جيل المدرسة فى القدس الشرقية. وبطبيعة الحال فإن معرفة معلومة بسيطة كهذه (عدد الطلاب فى القدس الشرقية) يؤثر على جهاز التعليم برمته، إذ أن عدد الطلاب يؤثر على عدد الغرف التدريسية اللازمة وعلى الميزانيات والموارد المخصصة للتعليم فى القدس الشرقية.

وفى محاولة جمعية حقوق المواطن وجمعية «غير عاميم» الحصول على بيانات واضحة بخصوص هذا الأمر، تبين أن السلطات المعنية لا تجري متابعة دائمة للقضية، ولذلك فهى توفر بيانات متضاربة بشأن عدد الأطفال الذين يعيشون فى القدس الشرقية، وعدد الطلاب الذين يدرسون فيها، وعدد الطلاب الذين ليسوا مسجلين فى أى إطار تعليمي.

حسب بعض البيانات التى وصلتنا من مديرية التربية والتعليم فى القدس (مانحي)٤، فإن هناك حوالي ٢,٨٢٧ طالباً فقط من صف أول حتى الثانى عشر لا يرتادون المدارس. (بيانات مديرية التربية والتعليم تشير أنه فى عام ٢٠١٢ يوجد فى القدس الشرقية ٨٨,٨٤٥ طفلاً فى الأعمار ما بين السادسة والثامنة عشرة، من بينهم ٨٦,٠١٨ سيجلسون على مقاعد التعليم فى واحدة من إطارات التعليم المختلفة فى القدس الشرقية).

على صعيد آخر، وحسب بيانات أخرى، يظهر لنا عبر عملية حسابية بسيطة أن هناك أكثر من عشرين ألف طفلاً فى جيل المدرسة لا يظهرون فى بيانات أى إطار تعليمي: حسب بيانات وصلتنا من بلدية القدس، فإن هناك ١٠٦,٥٣٤ طفلاً ما بين ٦- ١٨ من العمر يعيشون فى القدس الشرقية- رقم أعلى بكثير من الرقم الذى وصلنا من مديرية التربية والتعليم. وفى عملية حسابية بسيطة إذا طرحنا من الرقم الكلى الذى وفرته البلدية مجموع الطلاب الذين يرتادون مقاعد الدراسة - أى ٨٦,٠١٨ - يظهر لنا أن أكثر من عشرين ألف طفل (٢٠,٥١٦) لا يُعلم أين يدرسون، وإن كانوا يذهبون إلى المدرسة أم لا. ليس هذا فحسب، بل إذا قمنا كذلك بإضافة جيل الخامسة المشمولين حديثاً بالتعليم الإلزامي المجاني، فإن العدد يرتفع إلى ما يقارب الـ ٢٤ ألفاً.

وإذا حاولنا تفسير هذه الفجوة فى الأعداد، وتضارب المعلومات، فإن إحدى التفسيرات التى تسوقها السلطات الإسرائيلية تتعلق بخصوصية القدس الشرقية وتنوع المدارس فيها. على سبيل المثال، هناك بعض العائلات المقدسية ترسل أولادها إلى مدارس السلطة الفلسطينية فى الضفة الغربية، وتقول السلطات الاسرائيلية بأنه بطبيعة الحال لا تستطيع معرفة أعدادهم ومتابعتهم. تفسير آخر قد يطرح فى هذا الإطار، هو أن هناك مدارس فى الأحياء المقدسية الواقعة خلف الجدار والتي يدرس فيها فلسطينيون من حاملي الهوية الإسرائيلية الزرقاء إلى جانب فلسطينيين من حاملي الهوية الفلسطينية. على الرغم من وجود هذين

التفسيرين المحتملين، إلا أنه لا يمكنهما توفير تفسير حقيقي وكافٍ لهذه الفجوة الكبيرة في الأرقام أعلاه، خاصة أن أعداد هؤلاء الذين يدرسون في مدارس السلطة الفلسطينية أو في مدارس فلسطينية في أحياء مقدسية خلف الجدار ليست كبيرة بهذا القدر. في نهاية الأمر، لم نفلح في الحصول على تفسير حقيقي وقوي لهذا العدد الكبير من الطلاب الذين لا نعرف أين يدرسون، وإن كانوا يدرسون بالأصل أم لا. ومن المقلق أكثر، أن السلطات الإسرائيلية المسؤولة نفسها لا تملك تفسيراً لهذا العدد الكبير، وليست لديها متابعة مستمرة للأمر.

في الجدول أدناه تفصيلٌ عن أعداد الطلاب المقدسين في أجيال التعليم الإلزامي، وتبيان لتوزيعهم حسب مؤسسات التعليم المختلفة في السنة الماضية (٢٠١١-٢٠١٢). يظهر في الجدول أن أقل من نصف عدد الطلاب - ما يقارب ٤٢,٥٠٠ يدرسون في المدارس الرسمية التابعة للبلدية^٦.

نوع المدرسة	عدد المدارس والروضات	عدد الطلاب
رسمية	٨٦ روضة ٥٤ مدرسة	٤٢,٤٧٤ : مجموع الطلاب في التعليم الرسمي - ٢,٢٧٧ : مجموع الأطفال في الروضات - ٣٨,٧٠٤ : مجموع الطلاب في المدارس - ١,٤٩٣ : عدد الطلاب في التعليم الخاص (ذوي الاحتياجات الخاصة)
معترف فيها وغير رسمية ^٧	٥٣ روضة ٧٠ مدرسة	٢٨,٢٨٠ : المجموع العام في المدارس المعترف فيها وغير الرسمية: - ٣,٠٢٧ : ولدًا في الروضات - ٢٥,٢٥٣ : طالبًا في المدارس
المدارس الخاصة	٨٣ مدرسة بحسب التوزيع التالي: - ٤٠ مدرسة تتبع للوقف الإسلامي - ٨ مدارس تتبع لوكالة الغوث الدولية (الأونروا). - ٣٥ مدرسة خاصة	٢٠,٥٦٨ : المجموع العام للطلاب في المدارس الخاصة - ١٢,٥٥٠ : في مدارس الوقف - ٢,٤٤٢ : في المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية (الأونروا) - ٥,٥٧٦ : في المدارس الخاصة
المجموع الكلي	١٣٩ روضة ٢٠٧ مدرسة	٩١,٣٢٢ طلاب في أطر تعليمية مختلفة: - ٥٣٠٤ : في الروضات - ٨٦,٠١٨ : في المدارس

أ. ١١٠٠ غرفة تدريسيّة ناقصة

خلال العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، درس في جهاز التعليم العربي في القدس الشرقية بأكمله نحو ٩١,٣٢٢ طالبًا، وانخرط ٤٢,٥٠٠ منهم في المدارس الحكوميّة الرسميّة. ما يعنيه الأمر هو أن أقل من نصف مجموع الطلاب في جهاز التعليم العربي في القدس درسوا في الأطر الرسميّة (٤٧٪).

يواجه جهاز التعليم الرسمي في القدس الشرقية نقصاً حاداً وعميقاً في البنى الأساسيّة للتعليم، ألا وهي الغرف التدريسيّة. وبحسب تقرير مراقب الدولة من العام ٢٠٠٩، بلغ النقص في الغرف التدريسيّة في القدس الشرقيّة ١,٠٠٠ غرفة^{١٠}. ويُسَدَّل من الفحوص التي أجريتها مقابل جهات مختلفة في بلدية القدس أن حجم النقص الحالي في الغرف التدريسيّة في القدس الشرقيّة قد شهد ارتفاعاً، ويبلغ الآن نحو ١,١٠٠ غرفة^{١١}. الألف ومئة غرفة هذه تشمل ٧٢٠ غرفة تدريسيّة جديدة مطلوبة لتحل محل لتحل محل غرف قائمة في مبانٍ غير مناسبة للاستخدام، وتشمل كذلك ما يقارب ٤٠٠ غرفة تدريسيّة جديدة مطلوبة لسد النقص واستيعاب الطلاب في الصفوف المكتظة أو هؤلاء الذين يضطرون إلى الالتحاق بمدارس بديلة أو ترك الدراسة من أصله.

المحكمة العليا تصدر قرار حكم: يجب بناء الغرف التدريسيّة الناقصة خلال خمس سنوات

على امتداد أكثر من عقد كامل، تم تقديم العديد من الالتماسات حول النقص في الغرف التدريسيّة في القدس الشرقيّة من قبل العديد من أهالي الطلاب وعدد من الجمعيات، الذين طالبوا السلطات بتنفيذ القانون القاضي بمجانية التعليم في القدس الشرقية. في العام ٢٠٠١ اعترفت المحكمة العليا بأن سنوات طويلة من الأهمال لحقت بجهاز التعليم في القدس الشرقية، وبناء على ذلك أصدرت المحكمة قراراً بضرورة بناء خطة لأربع سنوات تنتهي ببناء ٢٤٥ غرفة تدريسيّة جديدة^{١٢}. في ظل عدم تطبيق هذا القرار تواصلت الالتماسات وإجراءات تحقيق المحكمة التي قدّمتها جمعية «عير عاميم» على مدى سنوات طويلة.

على ضوء ذلك قبلت المحكمة العليا في شهر شباط من العام ٢٠١١ الالتماس الذي تقدّمت به جمعية حقوق المواطن وطالبت فيه من بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم بتوفير مقاعد دراسية في المدارس الرسمية القريبة من أماكن سكن الطلاب، أو على الأقل تحمل كلفة القسط التعليمي الذي يسدده الطلاب المجبرين على الانخراط في مدارس معترف فيها وغير رسمية^{١٣}.

قامت القاضية أبالاه فروكاتشا بتوصيف حالة التربية والتعليم في القدس الشرقيّة على هذا النحو: (المساس بالمساواة في القدس الشرقيّة لا يقتصر على حفنة من الناس، بل يشمل جزءاً كبيراً ومهماً من

قطاع سكّانيّ كامل لا يحظى بالحقّ الأساسي الذي منحه إيّاه القانون، وأكسبته إيّاه القيمُ الدستوريّة للقضاء الإسرائيليّ... وتيرة النشاط والموارد التي رُصدت لهذا الغرض تُظهر احتمال إيجاد حلّ جزئيّ فقط في السنوات القريبة لهذه المشكلة القاسية والمعقّدة)^{١٢}.

بالإضافة إلى ذلك، أمرت المحكمة الدولة بإقامة البنية التحتية الفعلية في المدارس البلدية الرسمية خلال خمس سنوات كي تتمكن هذه الأخيرة من استيعاب جميع طلاب القدس الشرقية الراغبين في ذلك.. وأقرّت المحكمة أنّ الدولة ستلزم بتحمّل كلفة القسط التعليمي في المدارس المعترف بها غير الرسمية إذا لم يتمكن جهاز التعليم الرسمي من استيعاب الطلاب الراغبين في ذلك بعد انتهاء المدّة المحدّدة بخمس سنوات. بالإضافة إلى ذلك، أوصت القاضية فروكاتشا بإقامة (فريق خبراء خاص في صفوف السلطات المخوّلة سيعمل على رسم الخطّة ووضع جداول زمنية، والإشراف على تنفيذها بغية ضمان التعامل اللائق مع مهمّة ملاءمة جهاز التعليم الرسمي في القدس الشرقية لاحتياجات السكّان في إطار المرسوم التنفيذي الذي تمخّض عنه هذا الالتماس)^{١٣}.

في شباط ٢٠١٢ وعلى ضوء توصية المحكمة بإقامة فريق خبراء خاص في بلدية القدس، توجّهت جمعية حقوق المواطن إلى البلدية بهذا الخصوص. ردّت البلدية بأنّه ثمة منتدى تعليمي عام في البلدية، ولا حاجة إلى إقامة فريق خاص على ضوء قرار الحكم.

في السنوات الأخيرة، وعلى ضوء الالتماسات القضائية التي قدّمت في هذا الشأن، بنيت غرف تدريسية جديدة في القدس الشرقية. إلا أنّ هذا الجهد غير كافٍ لم ينجح في سد الحاجة المتزايدة والمحتدة. كما يحصل في كلّ عام، قمنا هذا العام بفحص مسألة بناء المدارس والغرف التدريسية في القدس الشرقية، وألحقنا جدولاً يضمّ البيانات المستجدة حتّى حزيران (٢٠١٢) بهذا التقرير^{١٤}.

بعد متابعة ورصد وضع بناء وتخطيط الغرف التدريسية توصلنا إلى النتائج التالية:

- خلال عشر سنوات ماضية (٢٠٠١-٢٠١٢) تم الانتهاء من بناء ٣١٤ غرفة تدريسية جديدة، من بينها ٣٣ غرفة تدريسية بنيت فقط خلال السنة الدراسية المنصرمة (٢٠١١-٢٠١٢).
- ثمة ٩١ غرفة تدريسية في طور البناء، وجرى التخطيط لاستكمال بناء ستّ غرف قبل افتتاح السنة الدراسية القادمة (٢٠١٢-٢٠١٣) واستكمال البناء في ٣٧ غرفة تدريسية خلال العام الجاري.
- هناك ٢٥٧ غرفة تدريسية في مراحل مختلفة من التخطيط: منها ٥١ غرفة تدريسية في طور عملية التنفيذ والاستعداد للبناء، و ١٢٢ غرفة في طور التخطيط، و ٨٤ غرفة تدرّس في مرحلة الإجراءات الأوليّة المتعلقة بالأرض كإجراءات المصادرة وتخصيص الأراضي على سبيل المثال.

مع الانتهاء من تخطيط وبناء هذه الصفوف المذكورة أعلاه في تاريخ مستقبلي غير محدد، سيضاف إلى جهاز التعليم في القدس الشرقية ٣٤٨ غرفة تدريسية جديدة. على الرغم من ذلك، ستبقى ٧٥٠ غرفة تدريسية ناقصة. غالبية الغرف التدريسية التي في طور البناء تقع داخل الأحياء الشمالية في القدس الشرقية (كحيّ بيت حنينا - على سبيل المثال). هذا البناء لا يستجيب على نحو كامل لاحتياجات هذه الأحياء، وتشهد الفجوة والنقص في الأحياء الأخرى تعاضماً واتساعاً. على سبيل المثال، هنالك ١٤٠ غرفة تدريس مبنية في المؤسسات التعليمية الرسمية في حيّ سلوان وراس العامود، لكن ثمة نقص يصل إلى ١٨٠ غرفة تدريس أخرى. خلال السنة الدراسية القادمة، سينتهي العمل على بناء ٢٤ غرفة تدريسية وترميم ٩ غرف أخرى (أي ما مجموعه ٣٣ غرفة تدريس). على الرغم من ذلك سيبقى عدد الغرف الناقصة مرتفعاً، إذ يصل ١٤٥ غرفة تدريسية في الحين. وبحسب بيانات مديرية التربية والتعليم «مانحي»، لا يتوقع بناء مدارس جديدة في سلوان في السنوات القريبة. لذلك من الواضح أن استكمال بناء الغرف التدريسية المذكورة جميعها لن يُغلق الفجوات القائمة، وعليه سيواصل جهاز التعليم الرسمي في القدس الشرقية المعاناة من نقص حاد في الغرف التدريسية.

ب. الغرف التدريسية القائمة - مكتظة وغير معيارية

يعاني جهاز التعليم في القدس الشرقية من اكتظاظ شديد داخل غرف التدريس، أشد بكثير من ذاك القائم في القدس الغربية. يصل معدّل عدد الطلاب في المدارس الابتدائية البلدية في القدس الشرقية إلى ٣٢ طالباً تقريباً في الصفّ الواحد، مقابل ٢٥ طالباً تقريباً في الصفّ الواحد في القدس الغربية. أما في التعليم فوق الابتدائي فيصل معدّل عدد الطلاب في الصفّ الواحد في مدارس القدس الشرقية إلى ٣٢ طالباً، بينما يصل في المدينة الغربية إلى ٢٤ طالباً في الصفّ الواحد^{١٥}. ومن المعلوم بالضرورة تربوياً بأنّ التعلّم في بيئة مكتظة يؤثر تأثيراً مباشراً على جودة التعليم، وقدرة المعلم على توفير المعاملة اللائقة لكلّ واحد من الطلاب، وبالمقابل قدرة الطلاب على التركيز بما يدور في الصفّ.

بالإضافة إلى ذلك، تبيّن من الفحوص التي أجريتها مقابل البلدية أنّه ثمة ٧٢٠ غرفة تدريسية غير معيارية في القدس الشرقية، بمعنى أنها غير موافقة للمعايير المطلوب توافرها في الغرف التدريسية^{١٦}. وتظهر بيانات رسمية أصدرتها مديرية التعليم «مانحي» في العام ٢٠١٠^{١٧} أنّ نحو نصف الغرف التدريسية في مؤسسات التعليم البلدية غير معيارية (٦٤٧ غرفة من أصل ١,٣٩٨). كما جرى تعريف أكثر من ربع الغرف التدريسية غير المعيارية كغرف تدريسية في «حالة غير لائقة» (١٨٨ غرفة)، وعُرفت ١٥٧ غرفة في «حالة متوسطة» و ١٥٥ غرفة فقط في «حالة لائقة» ولكن وغير معيارية^{١٨}.

حكاية إحدى المدارس في حيّ الثوري

تقع في حيّ الثوري في القدس الشرقية مدرسة واحدة تروي الحكاية كلّها. يدرس الطلّاب في هذه المدرسة في بناية سكنيّة قديمة، لم تُبنَ لغرض استخدامها كمدرسة، وليست مُعدّة لاستيعاب أعداد الطلّاب الذين يرتادونها، ولا تستوفي شروط الأمان والنظافة في البناية ومحيطها أبسط المعايير. نتحدّث هنا عن مدرسة أحمد سامح الابتدائيّة.

تقع المدرسة في بناية سكنيّة قديمة تتكوّن من ثلاث طبقات. لغرض استخدامها كمدرسة، قامت البلديّة باستئجارها وتحويل غرف النوم والشرفات فيها إلى غرف تدريسيّة. يتّسع هذا المبنى لـ ٣٠٠ طالب، لكنّه أصبح الآن يضم نحو ٥٠٠ طالب، عقب انهيار أرضيّة مدرسة أخرى تقع في الجوار فكان من الواجب إيجاد حلول لطلّابها ونقلهم إلى مدرسة أحمد سامح. أدى هذا الأمر إلى ضرورة استغلال الشرفات، فأصبح جزءٌ من الطلّاب يتلقّون دراستهم في الشرفات، وعليه فإنّ الاكتظاظ يبلغ حدًّا لا يطاق. في بعض الغرف التدريسيّة تم وصل الطاولات بعضها ببعض في صفّ طويل بدون أية فراغات بينها، وعندما يستأذن أحد الطلّاب الذهاب إلى المراحيض على سبيل المثال يقف جميعهم في صفّ الطاولات ليفسحوا له، أو يجد نفسه مجبراً على القفز عبر الطاولة.

كما توجد في الطابق الأول من المدرسة روضة من غرفتين تدريسيّتين منفصلتين ولا يوجد ممر يصل بينهما. لذلك حينما يحتاج أطفال الروضة الذين يريدون الانتقال من صفّ إلى آخر في الطابق الأوّل، فإنهم يُضطّرون إلى الصعود إلى الطابق الثالث والنزول من هناك إلى الصفّ الآخر في الطابق الأوّل. علاوة على ما ذُكر، لا يستطيع الطلّاب اللّعب بحريّة في الساحة، حيث لا يمكن الوصول إليها إلاّ بواسطة الخروج من البناية والسّير على طول الشارع والهبوط إلى مستوى الساحة.

وبدل أن يكون ثمة ١٠ كابينات للمراحيض تتواءم مع حاجة هذه المدرسة وعدد الطلّاب فيها، كما ينصّ القانون^١، لا يتعدّى عدد هذه في المدرسة ستاً. ذلك يعني أنه يتقاسم كلّ ٨٠ طالباً كابينّة واحدة فقط. كما لا تتوافر التدفئة الكافية في الشتاء، ولا المكيفات في الصيف، وليس هنالك مختبر حواسيب، كما تنعدم المساحات في محيط المدرسة التي يمكن للزائر أو الأهالي أو المعلمين ركن مركباتهم فيها.

ولمّا تمّ تستجيب البلديّة لطلبات السكّان المتكرّرة لتغيير الأوضاع في المدرسة، توجّهت لجنة أهالي حيّ الثوري في العام ٢٠٠٩ إلى وزير التربية والتعليم غدعون ساعر للمطالبة بإيجاد حلّ. وردّ في ردّ وزارة التربية والتعليم -في ما ورد- أنّ البلديّة تُدرك ضرورة توسيع البناية القائمة، وتعمل على إيجاد بناية إضافيّة تستجيب لاحتياجات الطلّاب. في بداية العام ٢٠١٠، أُخضعت المدرسة لترميمات طفيفة، وجرى استئجار ثلاث غرف تدريسيّة إضافيّة في الطابق الأرضي الذي كان يستخدم كمسكن لصاحب المبنى سابقاً، وانتقل إليها عدد من الطلّاب الذين تعلّموا في الشرفات، ووُضعت منشآت اللّعب لأطفال صفّ الروضة. على الرغم من ذلك ما زال الاكتظاظ على سابق عهده، وكذلك النقص الكبير في كابينات المراحيض. وقد تسبّب هذا الوضع غير اللائق في أضرار صحيّة حقيقيّة. ففي العام ٢٠١٠، انتشر لدى الأطفال في الحيّ مرض التهاب

السحايا. على إثر ذلك، عاودت لجنة أهالي الحي المحاطة، إذ أبرقت برسالة عاجلة لوزارة الصحة حول الموضوع. وفي ذات الأمر، وخلال توجُّهها لمديرية قسم التخطيط الجغرافي التابع لمديرية «مانحي»، كشفت جمعية «مكموم» النقاب عن حقيقة وجود مساحات شاغرة في الحي، ومُعَدَّة بخارطة مَصْدَق عليها لبناء مؤسسات تعليمية. على ضوء هذا التوجُّه، أجريت بعض الجولات الاستطلاعية من قبل جهات بلدية، وقام رئيس البلدية نير بركات بزيارة تفقُّدية للحي في بداية صيف العام ٢٠١٢. تلقت مدرسة أحمد سامح وعدداً من شخصيات مسؤولة من البلدية بتصليح النواقص في البناية خلال العطلة الصيفية، بما في ذلك إضافة كابينات للمراحيض. لكن لم يحصل شيء من ذلك في هذا السياق حتَّى كتابة هذا التقرير.

ت. غياب الأطر التربوية التي تستوعب أبناء ما بين الثالثة والرابعة

اتخذت الحكومة الإسرائيلية في شهر كانون الثاني من العام ٢٠١٢ قراراً بتطبيق قانون التعليم المجاني على الأطفال في سنّ الثالثة، وذلك بدءاً من العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣. منذ اتّخاذ هذا القرار، جرى تطبيق القانون على أبناء الخامسة في جميع أنحاء البلاد وعلى أبناء الثالثة في مناطق مختارة. في القدس الغربية، جرى تطبيق هذا القانون منذ وقت بعيد في عدد من الأحياء. أمّا في القدس الشرقية، فقد طُبّق هذا القانون في حيّ واحد ووحيد في الجزء الغربي من بيت صفا.

من المفترض أن يشكّل دخول الأطفال في سنّ الطفولة المبكرة إلى جهاز التعليم حدثاً مثيراً للانفعال بالنسبة للطفل ووالديه، لكن الواقع في القدس الشرقية يفرض على الأهل المكافحة في سبيل العثور على إطار تربويّ لأبنائهم. وفي ظلّ النقص الحاد في روضات الأطفال البلدية (ما بين الثالثة والرابعة) في القدس الشرقية، فإنّ فرص تطبيق القانون الجديد قليلة جداً، والأرقام تتحدث عن ذلك. بحسب البيانات الرسمية التي وصلت جمعية حقوق المواطن من مديرية التربية والتعليم «مانحي»، يوجد ١٥ ألف طفلاً في القدس الشرقية في الأجيال ما بين الثالثة والرابعة، ولكن لم ينخرط سوى ٤٣٣ طفلاً فلسطينياً (أقل من ٣٪) في الروضات البلدية في العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢. علاوة على ذلك، انخرط ٢٦٠ طفلاً فقط في روضات معترف فيها لكنها ليست رسمية^٢. فيما عدا ذلك، ثمة عشرات من الروضات الخاصة في القدس الشرقية التي استقبلت أعداداً أخرى من الأطفال، لكنها لا تشكّل جزءاً من جهاز التعليم الرسمي؛ وعليه فليس ثمة معلومات دقيقة حول عددها وعدد الأطفال فيها.

أما عشية العام الدراسي الوشيك (٢٠١٢-٢٠١٣)، فقد سجّل نحو ١,٨٠٠ طفل مقدسي من أبناء الثالثة والرابعة للأطر التربوية التابعة للبلدية، وذلك بحسب بيانات مديرية التربية والتعليم «مانحي» التي قدّمها مندوبه خلال اجتماع معهم^٣. ولكن الحسابات تشير أنّ الروضات البلدية لن تتمكّن من استيعاب أكثر من ٨٠٠ طفل هذا العام، وهم يشكلون فقط ٥٪ من أطفال القدس الشرقية الذين ينتمون إلى هذه

الشريحة العمرية. وقد تم إعلام بعض الأهالي الذين حاولوا تسجيل أطفالهم للروضات البلدية إنه ليس ثمّة أطر قائمة تستطيع استيعابهم.

وعقب بدء تطبيق قانون التعليم المجاني لأجيال الروضة، توجه عدد من الروضات الخاصة في القدس الشرقية للبلدية للحصول على اعتراف رسمي ولكن حتى افتتاح السنة الدراسية الحالية، لم تتوافر للبلدية معطيات عن عدد هذه الروضات وعدد الأطفال الذين تستطيع استيعابهم. على إثر ذلك، توجّهت جمعية حقوق المواطن إلى السلطات، وطالبت بالعمل على نحوٍ فوريٍّ وعاجل من أجل إقامة أطر تربوية للأطفال في سنّ الطفولة المبكرة في القدس الشرقية، تطبيقاً لتعليمات القانون^{٣٢}.

ولا تخفى على أحد في هذا الصدد أهمية التعليم المبكر لأبناء هذه الشريحة العمرية، الذين لا يعانون فقط من غياب أطر تعليمية رسمية تستوعبهم، بل إن معظم الأحياء التي يعيشون فيها تعاني من نقص شديد في البنى التحتية والحداثق العامة وساحات اللعب، وثمّة نشاط قليل (إذا ما كان أصلاً) في مجال التربية اللامنهجية. كما أن الضائقة الاقتصادية التي تثقل كاهل كثيرين في القدس الشرقية تقلل من فرص إيجاد بدائل لهؤلاء الأطفال إلا فيما ندر. نتيجة لذلك، فإن الأطفال لا يتمتعون بتجارب تعليمية في بيئتهم الطبيعية ولا بفرص للعب؛ وهو ما يلحق ضرراً جسيماً بمسار نموهم.

ث. بدل بناء الغرف التدريسية - بناء يهودي مكثف في قلب الأحياء الفلسطينية

في مقابل النقص المتزايد في غرف التدريس في القدس الشرقية، يتم الدفع بمبادرات لمشاريع بناء إسرائيلية-يهودية في مناطق القدس الشرقية. فيما يلي بعض الأمثلة الحديثة حول مشاريع يجري العمل على دفعها وتطبيقها في السنة الأخيرة:

■ الطّور- الكلية العسكرية أهمّ من السكان!

يعاني حيّ الطور من نقص حادّ في المباني السكنية والمباني العامة بما فيها المدارس. وقد خُصصت مساحة كبيرة محاذية للحيّ للأغراض العامة، وفي شهر تمّوز من العام ٢٠١٢ صادقت اللجنة اللوائية على إيداع خطة لإقامة حرم تعليمي كبير وعرضها على الجمهور لإبداء أية معارضة. لكن هذه الخطة غير مُعدّة للاستجابة لاحتياجات حيّ الطور التربوية والتعليمية، أو لإضافة بناية تعليمية واحدة للحيّ على الأقل؛ بل يدور الحديث عن منطقة واسعة (تبلغ مساحتها ١١ دونماً) مُعدّة لإقامة كلية عسكرية لكبار ضباط الجيش الإسرائيلي، وتقف وراء المشروع سلطة تطوير القدس وبلدية القدس ووزارة الأمن.

■ العيسويّة والطور- خطة لإقامة حديقة قومية: هل النباتات أهم من البشر؟!

في ظل تقاعس بلدية القدس في تطوير مخططات ملائمة للمنطقة، يدير سكّان حيّ العيسوية، بالتعاون مع جمعيّة «مكموم» - مخطّطون من أجل حقوق التخطيط، وسكّان خلة العين في الطور، وعلى امتداد سنين طويلة، مفاوضاتٍ مع مندوبي البلدية حول مخطّطات وخرائط هيكليّة قاموا بالمبادرة إليها والتي من شأنها الاستجابة لاحتياجاتهم. باركت البلدية هذه المبادرات من السكان لكنّها طالبتهم مرّةً تلو أخرى بإدخال تغييرات كثيرة تقتزن بصرف الكثير من الأموال.

وعلى الرغم من التعاون الظاهريّ الذي أبدته البلدية، تفاجأ سكّان الحيّين في بداية عام ٢٠١١ عندما أوصت البلدية بالمصادقة على خارطة مختلفة تتضمن إقامة حديقة قوميّة في «منحدرات جبل المشارف» بمبادرة من سلطة الطبيعة والحدائق العامة و سلطة تطوير القدس. وتقع هذه الحديقة القومية المخطط لها في المنطقة الواصلة بين الحيّين وتلتهم الأراضي الاحتياطية للبناء المستقبلي للسكان. في حال إقامة هذه الحديقة القومية فإنّها ستضيّق الخناق على الحيّين، وستحوّل دون سدّ النقص في المدارس والروضات ومراكز أبناء الشبيبة، وجميعها أُدرجت في المخطّطات والخرائط المُعدة من قبل السكّان. في ضوء ذلك، يعمل سكّان الطور والعيسويّة مع سبّ منظمات للنضال ضدّ إقامة هذه الحديقة التي لا تضمّ قيماً طبيعيّة أو تاريخيّة ولا حتّى مناظر طبيعيّة ذات أهميّة تُسوِّغ إقامتها، لا سيّما على ضوء الاحتياجات الملحّة للبشر في الحيّين.^{٣٣}

■ سلوان: خدمة السياح أهم من خدمة السكان!

في هذه الأيام، يجري العمل على قدم وساق لتنفيذ مخطط يهدف إلى تغيير غايات المساحة الواقعة في مدخل حيّ سلوان الذي يعاني من الاكتظاظ الشديد: من مساحة عامّة ذات خصوصيّة إلى مساحات للبنانيات العامة والسياحة. في تلك المنطقة (وادي حلوة في سلوان)، لا يحمل المخطط أيّ اقتراح لمدرسة واحدة أو روضة إلزاميّة بلديّة واحدة للسكّان الفلسطينيين. وبدلاً من خدمة سكان سلوان فإنه هذا المخطط يهدف إلى التسريع بإقامة مركز زوّار ضخم في منطقة يُطلق عليها اسم «حنيون غفعاتي» الذي يشكل جزءاً من الحديقة القومية المجاورة (مدينة داوود)^{٣٤}. هذه المنطقة - كما أعلن - ستضمّ بناءً بمساحة تفوق ١٦,٦٠٠ متر مربّع. ومن المستفز لمشاعر السكان أن بلدية القدس لم تكتفِ بتقديم توصية إيجابيّة للخارطة والمخطّط، بل إنّ رئيس البلدية قدّم بنفسه (وعلى نحو استثنائيّ) إلى جلسة اللجنة اللوائيّة لضمّ توقيعه من أجل النهوض بهذا المخطط.

■ رأس العامود: قرية تعليمية لليهود في قلب حيّ عربي

تعمل بلدية القدس على تطوير خطة لبناء حيّ سكنيّ يضمّ ٢٣٠ وحدة سكنيّة على مساحة ٩٧,٥ من الدوّمات في منطقة تقع بين رأس العامود وأبو ديس. يُفترض بهذا الحيّ أن يشمل قرية تعليميّة تتكوّن من مدرسة ابتدائية تقع على مساحة ستّة دوّمات، بالإضافة إلى أربع بنايات مُعدّة للروضات والبساتين، ومبانٍ عامّة أخرى كمركز جماهيريّ ومركز لصحة العائلة. ومرة أخرى، لا يدور الحديث هنا عن خطة تستجيب لاحتياجات السكن والتعليم لآلاف الفلسطينيين الذين يسكنون في رأس العامود وجبل المكبر؛ إنّما هذه الخطة مُعدّة لتوسيع مستوطنة «كيدمات تسيون» في قلب حيّين فلسطينيين.

جُمّدت هذه الخطة في العام ٢٠٠٩ بأمر من المستشار القضائيّ للحكومة في ذلك الحين، الذي طرح علامات استفهام حول قيام البلدية بتقديم هذه الخارطة على الرغم من أنّها لا تقدّم خرائط تتعلّق بأراضٍ خاصّة وأحياء سكنيّة. رغم ذلك، ما يُنشر في العام الأخير في وسائل الإعلام يشير إلى نيّة للاستمرار بهذا المخطط وفرضه على أرض الواقع^{٢٥}.

٣. تمييز عميق في ملاكات (كوادر) القوى البشرية المهنية في المدارس

إلى جوار التمييز العميق في البنى التحتية لمؤسسات التعليم في القدس الشرقية، مقارنة بتلك القائمة في المدينة الغربية، ثمة فجوات هائلة أخرى داخل المدارس في نظام القوى العاملة المهنية وفي نوعية التربية والتعليم. الفجوات القاسية بين جهازي الاستشارة التربوية، على سبيل المثال لا الحصر، ذاك الذي في المدينة الشرقية وذلك الذي في الغربية، تشكل مثالاً ملموساً على هذا الأمر.

وبحسب تعريف وزارة التربية والتعليم، إنَّ «الهدف من الاستشارة التربوية هو مساعدة الطالب كفرد والمدرسة كإطار اجتماعي- تنظيمي على الوصول إلى الأداء الأفضل، وعلى استنفاد قدراتهم الكامنة- في مُنْخ داعم ومتفعل».^{٣٦} يُفترض في الاستشارة التربوية أن تصغي لاحتياجات الطالب؛ وهي المسؤولة كذلك عن تقديم التوجيه للطلبة الذين يحتاجون مثل هذا التوجيه، وهي المسؤولة كذلك عن دعم وتشجيع الطلاب على استنفاد طاقاتهم الكامنة.^{٣٧}

على ضوء معطيات الفقر القائمة، فإن الطلاب في القدس الشرقية معرّضون أكثر من غيرهم لمشاكل اجتماعية مرافقة للفقر تنفّش في العائلات وتؤثر على أبنائها، نحو: مشاكل في النظام الأسري؛ حوادث عنف داخل العائلة؛ تراجع في التحصيل الدراسي للأطفال؛ نسب تسرّب عالية؛ دخول مبكر إلى سوق العمل الأسود.^{٣٨} لذلك كان من المتوقع أن يجري توسيع جهاز الاستشارة التربوية في القدس الشرقية بالذات ليتناسب مع الوضع الاجتماعي القائم.

ولكن حسب بيانات العام الدراسي المنصرم، لم يعمل في جهاز التعليم في المدينة الشرقية سوى نحو ٢١ مستشاراً تربوياً في نسب ووظائفية مختلفة. وكان من المفترض بهؤلاء الواحد والعشرين مستشاراً الإصغاء لطلاب المؤسسات التعليمية الرسمية الذين يصل عددهم إلى ٤٢,٥٠٠ طالباً^{٣٩}، بمعنى أن هناك مستشاراً تربوياً واحداً لأكثر من ٢٠٠٠ طالب. في الوقت ذاته، عمل في جهاز التعليم في القدس الغربية أكثر من ٢٥٠ مستشاراً تربوياً مع عدد شبه مماثل من الطلاب. ذلك يعني أن عدد المستشارين التربويين في المدينة الغربية يفوق باثنتي عشرة مرة عددهم في القدس الشرقية.

حي سلوان كمثال: بحسب بيانات رسمية قدّمتها بلدية القدس، يعمل مستشار تربوي واحد وثلاثة اختصاصيين نفسيين فقط مع نحو ٥,٥٦٠ طالباً يدرسون في حيّ سلوان^{٤٠}.

في تمّوز عام ٢٠١١، قمنا بالتوجّه إلى وزير التربية والتعليم كي يقدّم الحلول لهذا النقص الصارخ. التوجّه المفصل والمسوّغ قبل إجابة سطحية ومستفزة. إذ ذكر المدير العام لوزارة التربية والتعليم في معرض إجابته: «سنقوم بفحص الادّعاء في إطار سلّم الأولويات المعمول بحسبه من أجل تطوير جهاز التعليم في شرقيّ القدس، وعلى أساس اعتبارات تربوية ووجود قوّة عاملة ملائمة في الأساس». في هذه المرحلة، تعمل جمعية «غير عاميم» وجمعية حقوق المواطن على اتخاذ خطوات قضائية في هذه المسألة.

٤. تمييز في ميزانيات الإدارة الجارية

تُخصّص بلدية القدس ميزانيات خاصة تسمى بميزانيات الإدارة الجارية مُعدّة لتمويل الصرف اليومي لإدارة المؤسسات التعليمية، كتسديد ثمن الكهرباء والماء، وتكلفة تصوير الموادّ التعليميّة وأوراق العمل، وتكلفة التزوّد الجاري بالحاجيّات وموادّ التنظيف، وما إلى ذلك. ولكن الأموال التي تخصصها البلدية لمدارس القدس الشرقية لا تكفي لتشغيل تلك المدارس على النحو المرجو لتتمكن من خلق بيئة تعليمية خصبة ومريحة للطلاب.

وينعكس هذا النقص - فيما ينعكس - على انقطاع المياه بسبب تراكم الديون، وغياب التدفئة أو التبريد في الصفوف المدرسيّة في فصول السنة المختلفة بسبب عدم توافر الأموال لتسديد فواتير شركة الكهرباء. كما أن الشحّ في الميزانيّة لا يُمْكِن من توفير الشروط الصحيّة اللائقة، ولا يتمكّن المدرّسون من طباعة أوراق عمل للطلّاب، ويواجه الطلاب نقصاً في التجهيزات المطلوبة في الأقسام المختلفة في مجالات العلوم والرفاه التربويّ، وغير ذلك.

على ضوء التماسات إداريّة تقدّمت بها جمعيّة حقوق المواطن، اعترفت بلدية القدس بأن الميزانية القائمة لا تلبي احتياجات الطلاب في القدس الشرقية. وقد أعلنت البلدية المحكمة أنها ستضيف إلى ميزانيات المدارس في القدس الشرقيّة مبلغ وقدره ٤,٥٠٠,٠٠٠ شيكل على نحوٍ تدريجيّ على امتداد ٣ سنوات. وفي العام ٢٠١١ أضيف مبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ شيكل إلى الميزانيّة، وفي العام ٢٠١٢ أضيف مبلغ ١,٨٠٠,٠٠٠ شيكل (تعود إضافة مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ شيكل إلى الزيادة السكّانيّة الطبيعيّة). ومن المفترض إضافة مبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ شيكل إلى ميزانيّة العام ٢٠١٣.

٥. في الطريق إلى المدرسة- ساعات طويلة على الطرقات

يفرض القانون الإسرائيلي على البلدية توفير النقل المنظم للطلاب من صف الروضة إلزامي حتى الصف الرابع إذا كان بيته على بعد أكثر من كيلومترين عن المدرسة التي أدرج فيها، ومن الصف الخامس حتى نهاية الصف الثاني عشر بالنسبة للطلاب الذين تبعد منازلهم أكثر من ٣ كيلومترات عن المدرسة التي يتعلمون فيها^{٣١}. وبما أن الكثير من المدارس البلدية في الأحياء المقدسية مكتظة ولا يوجد بها مقاعد فارغة للطلاب، يُضطر الآلاف منهم إلى السفر إلى مدارس خارج أحيائهم بوسائل النقل الممولة من قبل البلدية. يتبين من بيانات قدمتها بلدية القدس أن هناك ٦,٣١٤ طالباً من القدس الشرقية يستخدمون شبكة السفريات المنظمة من قبل البلدية إلى المدارس^{٣٢}. ويظهر من تلك البيانات أن من بين هؤلاء (١٠,٣١٤) يوجد ٢٩٠٠ طالباً يقطنون في الأحياء الواقعة داخل الجدار (كأحياء العيسوية، الطور، بيت حنينا، إلخ..)، ومن ضمنهم ١٩٠٠ طالباً من جيل الروضة إلى الصف الرابع.

يُستشف من تحليل تلك البيانات أن نحو نصف الطلاب الذين يستخدمون السفريات المنظمة (٣,٤١٤) هم من سكان الأحياء المقدسية التي تقع خلف جدار الفصل، والذين يضطرون للسفر يومياً باتجاه الحاجز على مدخل أحيائهم وعبوره، ومن ثم ركوب الحافلات الممولة من قبل البلدية والتي تنقلهم إلى مدارسهم الواقعة في الأحياء المقدسية داخل الجدار. وتستغرق هذه الرحلة ما بين الساعة والساعتين في كل صباح، وفي بعض الأحيان تفوتهم الحصة الأولى بسبب تأخرهم في أزمة الطرقات.

وفي بعض الحالات، تبعد بيوت الطلاب الذين يسكنون خلف جدار العزل أكثر من عشرة كيلومترات عن المدرسة، وما يعنيه هذا الأمر هو أنهم يغادرون منازلهم في الخامسة صباحاً للوصول إلى حاجز قلنديا أو حاجز مخيم شعفاط، ومن هناك يستخدمون السفريات المنظمة إلى المدرسة. من الجدير بالذكر أن الكثير من العائلات تضطر إلى تسديد كلفة السفر من منازلها إلى الحاجز على الرغم من أن أبناءهم يستحقون الحصول على السفر المنظم من منازلهم مجاناً، كما تنص على ذلك النشرة الدورية للمدير العام لوزارة التربية والتعليم.

٦. نسبة التسرب الأعلى في البلاد - ٤٠ ٪

أكثر من ٤٠٪ من أولاد القدس الشرقية لا ينهون الصف الثاني عشر في نهاية عام ٢٠١١، قدمت مديرية التربية والتعليم في بلدية القدس «مأنحي» بيانات مقلقة حول نسب التسرب من المدارس في القدس الشرقية.

يكفي أن نعرف أن التسرب يبدأ من الصف الأول الابتدائي لنشعر بالقلق: ١٦٦ طفلاً من أصل ٧٧٠٢ في الصف الأول (٢٪ من الطلاب) لا يرتادون مقاعد الدراسة بالأصل^{٣٣}. وترتفع نسبة التسرب ارتفاعاً يأخذ بالتزايد حتى يبلغ نسبة ٥٪ في الصف الثامن. أما في مرحلة الثانوية، تبلغ النسب ضعفين وثلاثة وأربعة أضعاف: نسبة المتسربين في مرحلة الصف التاسع تبلغ ١٠٪، وفي مرحلة الصف العاشر تبلغ ١٧٪، بينما تبلغ في مرحلة الصف الحادي عشر ٣٠٪، و ٤٠٪ في مرحلة الصف الثاني عشر.

في العام المنصرم، بلغت نسبة التسرب في مدارس القدس الشرقية في الصفوف السابعة - الثانية عشرة ١٧,٣٪. على سبيل المقارنة، فإن معدل التسرب في الوسط اليهودي في إسرائيل يبلغ ٤,٢٪، ويبلغ ٦,٢٪ في المجتمع العربي في إسرائيل. ذلك يعني أن التسرب في القدس الشرقية يبلغ أربعة أضعاف التسرب في الوسط اليهودي في إسرائيل.

أما عن الأسباب والخلفيات، فمن المعلوم أن الكثير من طلاب القدس الشرقية لا ينتمون إلى أي من الأطر التعليمية. من ناحية أخرى، لا تملك السلطات الإسرائيلية أية آلية لمتابعة هؤلاء على نحو منظم وكامل، وثمة فجوة كبيرة في بيانات متعددة حول القدس الشرقية، مما يشير إلى التقصير الكبير من السلطات في معالجة هذه الظاهرة. بل ثمة تمييز وتفرقة بين القدس الغربية والقدس الشرقية، حتى في الحلول المقدّمة لمواجهة ظاهرة التسرب. على الرغم من أن البيانات القاسية تُسوِّغ ممارسة سياسة التمييز المصحح، ثمة فجوة هائلة في الحلول المعروضة: على سبيل المثال، عمل في السنة الماضية في القدس الغربية ١٦ مركز «ميلا» (مركز تعليمي آخر، وهي مراكز تعمل على منع التسرب المباشر والخفي، وتجري ملاءمة برنامج التعليم فيها لكل طالب بحسب احتياجاته)، ولم تعمل في القدس الشرقية سوى خمسة مراكز من هذا النوع. بالإضافة إلى ذلك، في العام ٢٠١١ كان ثمة ٧١ صفًا يتبع لبرنامج «شاحر» (خدمات التعليم والرعاية)، ولم يكن في القدس الشرقية سوى ثلاثة من هذه الصفوف^{٣٤}.

وفي مقابل ١٣,٥ من الملاكات لضباط الدوام المنتظم في القدس الغربية، لا يتعدى عدد الملاكات في القدس الشرقية الثلاثة، شغل منها ملاك ونصف فقط في السنة الماضية^{٣٥}.

٧. تنام غير مسبوق للمدارس غير الرسمية في ظل غياب الرقابة والتفتيش

في العَقد الأخير، تضاعف عدد المدارس التي تدرج تحت خانة «مُعترف بها وغير رسمية» بنحو ١٤ مرة. في العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢، بلغ عدد الطُلاب الذين يدرسون في المدارس المُعترف بها وغير الرسمية في القدس الشرقية ألفي (٢٠٠٠) طالب، أما اليوم فيصل تعدادهم إلى ٢٨,٢٨٠ طالباً^{٣٦}.

ماذا يعني أن تكون المدرسة مُعترفًا بها وغير رسمية؟ هذه المدارس ليست مملُكية الدولة، وإنما مملُكية أجسام خاصة (الأهداف الربح أو لغير أهداف الربح)، وهي تعمل بترخيص واعتراف وزارة التربية والتعليم، ويجري تمويلها على نحوٍ واسع من قبل وزارة التربية، وفي الآونة الأخيرة من قبل السلطات المحليّة كذلك (أي بلدية القدس في حالتنا هذه). يجري الإشراف على هذه المدارس على نحو جزئيّ ويُسمح لها بانتقاء التلاميذ (لكن دون التمييز ضدهم)، وجباية أقساط من الأهالي^{٣٧}.

على الرغم من وجود نزعة عامة تتمثل في تزايد الأطر التعليمية المُعترف بها وغير الرسمية في البلاد، فإنّ التنامي الهائل لهذه الأطر في القدس الشرقيّة غير اعتياديّ أثبتة، وينبع من نقص هائل في الغرف التدريسيّة، ومن عودة الكثير من سكّان القدس إلى مدينتهم بعد بناء جدار العزل، وكذلك بسبب استياء الكثير من الأهل من جهاز التعليم الرسميّ، أو لعدم رغبتهم في الانتماء إلى هذا الجهاز. إضافة إلى ذلك، فإنّ هذه المدارس تنعم بثلاثة مصادر تمويل مختلفة هي وزارة التربية والتعليم، وبلديّة القدس، وأهالي الطُلاب- بحسب قانون التعليم الرسميّ الذي يطلّق عليه اسم «قانون نهارى».

ثمّة جزء بسيط فقط من تنامي أعداد المدارس المُعترف بها وغير الرسمية يُعزى إلى اختيار متعمّد للتعليم الخاصّ أو شبه الخاصّ. ضمن هذه المدارس المختارة، تقع في الغالب مدارس كنسيّة وأخرى ذات مميّزات خاصّة، وتعمل بحسب مناهج تعليم دول أجنبيّة (كجهاز التعليم الأمريكيّ أو الفرنسيّ أو البريطانيّ) مُتمتجة بمناهج التعليم المحليّة. هذه المدارس تُعتبر أطرًا تعليميّة جيّدة، وثمّة تنافس شديد من أجل القبول فيها، وغالبًا ينخرط فيها أطفال ينتمون إلى طبقات ميسورة (بمقاييس القدس) ويستطيع أهاليهم تسديد الأقساط التعليميّة التي تجبها.

الحصّة الكبرى من تنامي المدارس المُعترف بها وغير الرسمية تنبع في السنوات الأخيرة من تزايد في أعداد الجمعيّات التي استغلّت الفراغ القائم. بعامّة، لا توفّر هذه المدارس سوى الحد الأدنى من المناهج المطلوبة، وتقع غالبًا في بنايات لا تستوفي المعايير التي تليق بالمدارس، وتشغّل مدرّسين لا يدرّسون بالضرورة المواضيع التي أُهلوا لتدريسها - إن كان هؤلاء قد أُهلوا بالأصل.

إضافة إلى ذلك فإن إشراف وزارة التربية والتعليم وبلدية القدس على المدارس «المعترف بها وغير الرسمية» هزيل للغاية، بل معدوم في بعض الحالات. يعمل في الأطر التعليمية الرسمية في القدس الشرقية ٥ مفتشين، مقابل ١٦ يعملون في القدس الغربية. الفجوة واسعة جدًا عندما يدور الحديث عن التعليم المعترف به وغير الرسمي، حيث يعمل هناك خمسة مفتشين (أربعة من هؤلاء يفتشون على التعليم الرسمي كذلك) في القدس الشرقية مقابل ٢٦ مفتشًا في القدس الغربية^{٣٨}.

في غياب العدد الكافي من المفتشين، في الغالب ينحصر التفتيش على التعليم المعترف به وغير الرسمي في تقديم رأي خبير لمرة واحدة من قبل المفتشين بغية حصول المؤسسة على الاعتراف من قبل وزارة التربية والتعليم^{٣٩}. النقص في الرقابة يؤدي إلى عدم الاستجابة اللائقة لتوجهات الأهالي في مسائل عدة، ومن بينها الأقساط الباهظة التي يُطلب منهم تسديدها، ومعاينة الطلاب بسبب عدم التسديد، ويؤدي كذلك إلى تأخير لأشهر عديدة في الحصول على الاعتراف بالمؤسسة التي تريد الحصول على الاعتراف، وبالتالي في فحص قضايا الأمان وتصحيح النواقص التي تكشف في الفحوص السابقة.

على الرغم من إشارة مراقبة بلدية القدس قبل سنوات إلى (الغياب الفعلي للتفتيش (التربوي وغير التربوي) من قبل البلدية على مؤسسات التعليم المعترف بها وغير الرسمية في شرقي المدينة)؛^{٤٠} لم يطرأ أي تحسين أو تغيير في هذا المضمار، لا في عدد المفتشين ولا في نوعية التفتيش. تكتسب هذه المسألة أهمية استثنائية على ضوء التنامي الكبير لعدد المؤسسات المعترف بها وغير الرسمية في العقد الأخير في القدس الشرقية.

٨. تدخّل وشطب في مضامين التعليم في القدس الشرقية

واصل الطلاب في القدس الشرقية على امتداد عشرات السنين التعلّم بحسب خطط التعليم الأردنية. ومنذ (اتفاقية أوسلو، أي ما يقارب ١٥ عاماً، تدرّس غالبية المدارس في القدس الشرقية بحسب مناهج التعليم المعمول بها في مدارس السلطة الفلسطينية)^{٤١}.

تطبيق مناهج السلطة الفلسطينية في القدس الشرقية لا يلقى دعماً في الاتفاق السياسي الموقع فحسب، بل كذلك من خلال مكانة التربية والتعليم في القانون الدولي، لا سيّما في الكثير من المواثيق الدولية التي وقّعت إسرائيل عليها وعادت وصادقت عليها^{٤٢}. ويتفق تطبيق هذا المنهاج مع الحق المكفول لكل مجتمع بتدريس المنهاج الخاص به والذي يلاءم تراثه وهويته وثقافته.

على الرغم مما سبق فإن مديرية التربية والتعليم «مأنحي» تقوم منذ عدة أعوام بتحويل كتب التدريس في المدارس الرسمية في القدس الشرقية لفحص طرف خارجي، وقد قام هذا الأخير بإزالة مضامين مختلفة منها وطباعتها مجدّداً. وحسب تقرير لمركز المعلومات والبحث التابع للكنيست، فإن (مديرية التربية والتعليم تقوم بتحويل هذه الكتب للطرف الخارجي ليقوم بتحديد أي نص فيها يُحرض على دولة إسرائيل وعلى اليهود)^{٤٣}. وفي المقابل، تقوم مديرية التربية والتعليم بالتعميم على المدارس بأن يستخدموا فقط الكتب التي تفحص من قبله.

ويتبنّى من بعض الوثائق الرسمية لبلدية القدس^{٤٤}، والتي وصلت إلينا، أنّ فحص الكتب تقوم به جهة من خارج وزارة التربية والتعليم ومن خارج البلدية. المقصود هو جسم خارجي خاص وقع الاختيار عليه من خلال عطاء تقدّمت به بلدية القدس. ولا تُعرف بالضبط درجة الرقابة التي تفرضها وزارة التربية والتعليم على ذلك الجسم الخارجي ولا تعرف كذلك المعايير التربوية المهنية التي يتبنّاها هذا الجسم عند فحص الكتب. ومن الجدير بالذكر هنا، أنه ورد في أسباب التوصية لتشغيل الجسم الذي وقع اختيار اللجنة البلدية عليه بعد اعلان العطاء كانت على النحو التالي (بحسب ما دوّنت اللجنة): (المزوّد الذي وقع عليه الاختيار هو المزوّد الأرخص). وغني عن القول، في هذا المضمار، أنه من غير المقبول أن يتم تفويض جهة خاصة - غير حكومية - بأداء وظيفة فائقة الحساسية وتختلف حولها الآراء كوظيفة فحص الكتب الدراسية، ناهيك عن كون المعيار الذي يظهر في سياق اختيار هذه الجهة غير مبرر ولا يتلاءم مع حساسية الموضوع.

وإذا ما قمنا بمراجعة التغييرات التي يدخلها هذا الجسم الخاصّ فسنجد بعض التغييرات المقلقة للغاية. وقد قاد السيد فارس خالص (رئيس لجنة أولياء الأمور في سلوان) عملية مسح شاملة للتغييرات التي جرى شطبها من كتب التدريس في السنة الدراسية الماضية. وكانت النتيجة أن المضامين التي يتم تغييرها تثير

الكثير من التساؤلات حول الإمكانية المتوافرة لجهاز التعليم في القدس الشرقية كي يطرح الرواية التاريخية الفلسطينية، لا سيما في مدينة معقدة كالقدس تحتضن في الوقت ذاته روايتين قوميتين مختلفتين.

هكذا، على سبيل المثال، شُطبت من كتاب تعليم اللغة العربية للصف الرابع بعض النصوص التي تتطرق إلى القائد المسلم صلاح الدين الأيوبي ومعركة حطين التي خاضها ضد الصليبيين. وقد تبيّن من المراجعة التي أجريتها للكتب التي تناولت هذا الموضوع أنّ الجسم الخارجي قام بشطب جزء من التفاصيل حول معركة حطين^{٤٥}.

إلى جانب شطب جزء من الوصف التاريخي، جرى شطب تامّ لتوصيف أدبي يشيد بما قام به صلاح الدين. أظهرت عملية المسح التي أجرتها لجنة الأهالي في سلوان وجود أمثلة مشابهة توضّح بشكل قاطع أنّ الحديث يدور عن شطب رواية تاريخية كاملة، وعن مساس بهوية هؤلاء الطلبة القومية الشرعية، وأنه شطب لا يتعلق بأي نصوص مُحَرّضة. ولا شك أنّ هذه الرقابة، التي تمارس كعمل اعتباطي وأحادي الجانب من قبل الجهة التي تمتلك القوة، تُعزّز التوتر القائم في المدينة، وتُعمّق من انتهاك الحقوق الأساسية لسكان القدس الشرقية، وبالأخص حقهم في إكساب أبنائهم التربية المتوائمة مع ثقافتهم والرواية الوطنية الخاصة بهم.

٩. هذه ليست زلّة، بل سياسة متعمّدة

منذ أن تم تقديم العديد من اللتماسات المتعلقة بمواضيع التربية والتعليم في القدس الشرقية، لا يمكن الإنكار أنه ثمة محاولات للتعامل مع الاحتياجات ومواجهة النقص في الغرف التدريسية، لا سيما في قسم البنات العامة في بلدية القدس، وفي قسم التخطيط الفيزيائي في مديرية التربية والتعليم- مأنحي. ويمكن لبناء ما يقارب الألف غرفة تدريسية تقديم حل لبعض مشاكل جهاز التربية والتعليم في القدس الشرقية، والمتمثل في الاستجابة للنقص الكبير في عدد تلك الغرف والاستعاضة بها عن الغرف القائمة وغير اللائقة للاستخدام. ولكن في ذات الوقت، وعلى ضوء هذا التجاوب الملفت للموظفين المهنيين في بلدية القدس، لا يتبقى أمامنا سوى التساؤل حول مصدر النقص الآخذ بالتزايد في غرف التدريس في القدس الشرقية.

في محاولة للإجابة عن هذا التساؤل، لا بدّ من استيضاح واستبيان الصورة الأوسع التي تكشف لنا عن السياسات الإسرائيلية العامة تجاه القدس الشرقية. إذ تُعزى بداية النقص في الغرف التدريسية في القدس الشرقية إلى سياسة تخطيط تمييزية متواصلة بدأت منذ أن ضمت إسرائيل القدس الشرقية إلى حدودها في العام ١٩٦٧. منذ ذلك العام، صادرت حكومات إسرائيل المتعاقبة أكثر من ٢٤,٥٠٠ من الدوّمات، من أصل ٧٠,٥٠٠ شملت عملية الضمّ. جرّت هذه المصادرة بهدف استخدام الأراضي لأغراض عامّة، لكنّ الغالبية العظمى من هذه الأراضي استُخدمت لأغراض بناء أحياء استيطانية يهودية.^{٤٦}

أما فيما يتعلّق بالمساحات التي لم تُصدّر، فلم تستجب سلطات التخطيط الإسرائيلية لاحتياجات الفلسطينيين في القدس الشرقية إلا فيما ندر، ولم تضع مخطّطات وخرائط لإنشاء بنايات جديدة تلبّي الاحتياجات. ومن أصل مساحة الـ ٤٦,٠٠٠ دونم المتبقّية بملكيّة سكّان المدينة الفلسطينيين، صودقَ على خرائط (تُمكن من إصدار تراخيص بناء والمصادقة الفعلية على البناء) لما لا يزيد عن ٢٤,٧٠٠ من الدوّمات.^{٤٧} وفي هذه الخرائط، ظهر بأنّ المساحة التي أُعدّت لإقامة المؤسسات التعليمية قليلة منذ البداية،^{٤٨} واحتوت في الكثير من الأحيان على مميّزات جغرافية وضعت الكثير من العقبات أمام تطويرها.

أما المساحة الصغيرة المتبقية من المساحات المتوافرة لاستخدام الجمهور الفلسطيني والتي عُرفت في الخرائط بأنّها مُعدّة لاحتياجات التعليم، فإنّها تستوجب إجراءات معقّدة في مجال تخطيط الأراضي كي يصبح بالإمكان إقامة مؤسسات تعليمية عليها. هذه الإجراءات (إجراءات المصادرة أو إجراءات توحيد وتقسيم الحصص القائمة) شديدة التعقيد وتستوجب استثمار أموال كثيرة من قبل السلطات.^{٤٩}

إلى كلّ هذه التعقيدات، أضيفت في السنوات الأخيرة السياسات الاستيطانية التي تُقدم مصلحة المستوطنين وتوطنهم في قلب الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية على رأس سَلَم الأولويات الإسرائيلي. وبالاختلاف من التمييز المتواصل والسابق الذي (ورثه) رئيس البلدية الحالي من سابقه، فإنّ هذا التمييز القائم حالياً يشكّل ثمرة لسياسات يقوم هو بذاته بدفعها قُدماً بكلّ ما أوتي من قوّة.

لا يلامس موضوع التعليم في القدس الشرقية مسألة بناء الغرف التدريسية والعثور على مساحات شاغرة لبناء الغرف التدريسية فحسب، بل يلامس كذلك حقاً جوهرياً يزخر بالمضامين العميقة. يشكّل التعليم قاعدة وركيزة لوجود المجتمعات المحليّة. التعليم ينمي جيل المستقبل، وهو الذي يمنحه فرصة نسج الأحلام، والتطور، والطموح. أما في إطار السياسة القائمة، تبقى أجيال كاملة من الفلسطينيين في القدس الشرقية غير مرئية أما السلطات الإسرائيلية، حيث تُهمل وتُبتلع احتياجاتهم الأساسية داخل الإهمال الإجراميّ الذي يمتدّ لسنين طويلة، وكذلك في التمييز في رصد الموارد، وفي تفضيل احتياجات سگان المدينة الآخرين عليها. وتعقيباً على هذا، نعتقد أنه ينبغي وضع مسؤولية تغيير سلّم الأولويات على طاولة رئيس البلدية ومدير مديرية التربية والتعليم- «مانحي»، ووزير التربية والتعليم، والحكومة. إذ يُلقى على عاتق هؤلاء واجب ومسؤوليّة تنفيذ تصحيح أساسي لإخفاقات إسرائيل عبر السنين في ضمان مستوى لائق من التربية والتعليم لأطفال القدس الشرقيّة.

الهوامش

١. مؤسسة التأمين الوطني، تقرير سنوي - حجم الفقر والفجوات في المدخولات، ٢٠١١، ص ٢٤.
http://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Documents/oni2010.pdf
٢. عير عاميم، وجمعية حقوق المواطن، جهاز التعليم في القدس الشرقية- استمرار المتابعة السنوية (آب ٢٠١١)،
<http://www.acri.org.il/he/wp-content/uploads/2011/08/EJeducation0811.pdf>
راجعوا كذلك: شهادة فقر: تقرير عن وضع الجهاز التعليمي في القدس الشرقية
<http://www.acri.org.il/pdf/EJeducation2010.pdf>
٣. بيان صحفي من آب ٢٠١١، موقع بلدية القدس، «ثورة بركات في مجال التعليم في شرق القدس»
http://www.jerusalem.muni.il/jer_sys/muni/messages/item_news.asp?msg_id=13553&cat=0&sec_id=29
٤. وصلتنا هذه البيانات عن طريق لارا موباري، مديرة مديرية التربية والتعليم/شرقي القدس في تاريخ ٢٠١٢/٠٧/٣٠.
٥. حسب تعريف جدول السكان الذي حصلنا عليه من بلدية القدس، فإن هذا الرقم يشمل كل طفل غير يهودي يقطن في القدس.
٦. المعلومات الواردة في الجدول جاءت بعد طلب كشفها في رسائل أرسلتها جمعية حقوق المواطن لمديرية التربية والتعليم في تواريخ ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠، والتي تم الرد عليها في التواريخ ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠، إضافة إلى معلومات موجودة في التقرير السنوي لمديرية التربية والتعليم ٢٠١١-٢٠١٢ على الموقع الالكتروني لبلدية القدس.
٧. المدارس المعترف بها وغير الرسمية هي مدارس ليست مملوكة الدولة، وإنما مملوكة أجسام خاصة (لأهداف الربح أو لغير أهداف الربح)، ولكن تعمل بترخيص واعتراف وزارة التربية والتعليم، ويجري تمويلها على نحو واسع من قبل وزارة التربية، وفي الآونة الأخيرة من قبل السلطات المحلية كذلك (أي بلدية القدس في حالتنا هذه). يجري الإشراف على هذه المدارس على نحو جزئي ويُسمح لها بانتقاء التلاميذ (لكن دون التمييز ضدّهم)، وجباية أقساط من الأهالي.
٨. مراقب الدولة، التقرير السنوي ٥٩ (أيار ٢٠٠٩)، ص ٦٢٤.
٩. حصلنا على هذا المعطى في رد على رسالتنا من قبل نائب رئيس بلدية القدس بيبه إلالو بتاريخ ٢٠١٢/٠٧/١٧.
١٠. قرار حكم المحكمة العليا رقم ١/٣٨٣٤ محمد حمدان وآخرون ضد بلدية القدس وآخرين (لم يُنشر، صدر في تاريخ ٢٠١١/٠٨/٢٩).
١١. قرار حكم المحكمة العليا رقم ٨/٥٣٧٣ إبراهيم أبو لبدة وآخرون ضد وزيرة التربية والتعليم وآخرين (لم يُنشر، صدر في تاريخ ٢٠١١/٠٢/٠٦).
١٢. نفس المصدر السابق، الفقرات ٤٣-٤٥ من قرار القاضية فروكاتشا.
١٣. نفس المصدر السابق، الفقرة ٥٦.
١٤. يمكن الرجوع إلى الجدول المفصل في ملحق التقرير.
١٥. بيانات مستقاة من الكتاب السنوي لمديرية التعليم- مأنحي، ٢٠١١-٢٠١٢.
١٦. انظر الهامش رقم ٩.

١٧. عُرضت هذه البيانات على نحو مفصل في تقرير مركز المعلومات والأبحاث التابع للكنيست، جهاز التعليم في القدس الشرقية: <http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m02507.pdf> ص ٤ (أيار ٢٠١٠)،
١٨. نفس المصدر السابق.
١٩. تعليمات حول المنشآت الصحية: ص 59 http://www.architecture.org.il/pdf_other/law_halat_hok.pdf,
٢٠. بالاعتماد على بيانات رسمية وصلت جمعية حقوق المواطن من سجل تسجيل الروضات في مديرية التربية والتعليم في بلدية القدس، شباط ٢٠١٢.
٢١. حصلت جمعية حقوق المواطن على هذا المعطى خلال اجتماع جمعها بمديرية مديرية التربية والتعليم في القدس / شرقي القدس بتاريخ ١٢/٠٥/٠٧.
٢٢. توجهت جمعية حقوق المواطن إلى وزير التربية والتعليم ومديرية التربية والتعليم في بلدية القدس بهذا الخصوص في تاريخ ٢٠١٢/٠٣/١١.
٢٣. الموقع الإلكتروني للنضال ضدّ الحديقة القومية جبل المشارف: <http://stopscopuspark.org/>
٢٤. الخارطة رقم ١٣٥٤٢ - منطقة كيديم (حنيون غفعاني)، وقد قدّمت الخرائط الشركة «معاليه بيت دافيد» - وهي شركة تملكها جمعية «إلعاد» الاستيطانية.
٢٥. نير حسون وعكيفا إدار، بريكيث يدفع قُدماً خطة لبناء حيّ يهوديّ بجوار أبو ديس، هآرتس، ٢٠١٠/٠٤/٠٣.
٢٦. عدنا داشيفسكي، معايير للممارسات المهنية في الاستشارة التربوية (إصدار قسم المنشورات، وزارة التربية والتعليم - ٢٠٠٩)
٢٧. شعبة الاستشارة - شيفي - وزارة التربية والتعليم، توصيف وظائف الاستشارة التربوية في المدرسة.
٢٨. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، حقوق الإنسان في القدس الشرقية: حقائق وبيانات (أيار ٢٠١٠).
٢٩. رد مديرية شعبة استشارة «شيفي» في وزارة التربية والتعليم من تاريخ ٢٥/١٠/٢٠١١، لطلب قدم بحسب قانون متناولية المعلومات.
٣٠. رد مديرية مديرية التربية والتعليم/ شرقي القدس لجمعية «عير عميم» يوم ٢٠١٢/٠٧/٠٣.
٣١. المادّة ١٢،٤ من النشرة الدورية للمدير العام لوزارة التربية والتعليم رقم ٣،٠٥ - «سفرّيّات منظّمة للطلّاب والعاملين في سلك التعليم لمؤسّسات التعليم الرسميّة».
٣٢. ردّ مديرية التربية والتعليم - مأنحي في بلدية القدس على توجّه جمعية حقوق المواطن من تاريخ ١٧/٠٦/٢٠١٢.
٣٣. من عرض مرئيّ قدّمته مديرية مأنحي إلى لجنة التربية والتعليم التابعة للبلديّة في نهاية العام ٢٠١١.
٣٤. انظر الملاحظة السابقة.
٣٥. معلومات عن ضباط الدوام المنتظم من موقع بلدية القدس الإلكتروني واجتماع جمعية حقوق المواطن مع مديرية التربية والتعليم يوم ٢٠١٢/٠٥/٠٧.

٣٦. معهد القدس لدراسات إسرائيل (مَحُون يروشالايِم لِحيكر إِسرائيل)، جهاز التعليم العربي في القدس ٢٠١١؛ الكتاب السنوي لجهاز التعليم العربي للعام ٢٠١٢؛ وبيانات الكتاب السنوي لمديرية التربية والتعليم - مَحْنِي ٢٠١١-٢٠١٢.
٣٧. قانون التعليم الإلزامي، ١٩٤٩، قانون حقوق التلميذ، ٢٠٠١.
٣٨. توصلنا إلى هذه المعلومات من السيدة صوفيا مينتش، المسؤولة عن تطبيق قانون حرية المعلومات في وزارة التربية والتعليم، في رسائل رسمية مؤرخة بـ ٢٠١١/٨/٢٩ و ٢٠١٢/٦/٠٣. يجدر التنبيه إلى أن اثنين من الـ ٢٦ مفتشاً في القدس الغربية الذين يفتشون على المدارس المعترف بها غير الرسمية هم كذلك مفتشين في المدارس الرسمية.
٣٩. التربية والتعليم في شرقي القدس، مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠٠٦، ص ٣.
٤٠. مراقبة بلدية القدس: «جهاز التعليم في شرقي المدينة»، تقرير مراقبة لعامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، المجلد الثاني.
٤١. للمزيد حول قضية محاولة فرض المناهج الاسرائيلية، يمكنك الاطلاع على تقرير يوفال فرجن - مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، نظام التعليم في شرقي القدس: غرف التدريس ومناهج التعليم (أيار ٢٠١٠). بناء على هذا التقرير، فإن المدارس الرسمية تضيف إلى المناهج القائمة تعليم اللغة العبرية <http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m02507.pdf>
٤٢. المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)؛ المادة ١٣ من ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)؛ المادة ٢٧ من الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية، ١٩٦٦؛ المادة ٢٩ من معاهدة حقوق الطفل، ١٩٨٩، وغيرها.
٤٣. يوفال فرجن - مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، ادعاءات حول استخدام مناهج تعليمية غير مصادق عليها في جهاز التعليم بشكل عام وفي الوسط غير اليهودي (ما يشمل شرقي القدس) بشكل خاص. آذار ٢٠١١، ص ١٣. <http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m02913.pdf>
٤٤. تقرير رقم ١٤٣، لجنة توفير حقائق حول التخطيط في بلدية القدس بتاريخ ١٢/٦/٢٥.
٤٥. على سبيل المثال: الإشارة بأن صلاح الدين حال دون وصول الصليبيين إلى طبريا بواسطة حرق أشجار في المنطقة
٤٦. جمعية غير عاميم، دليل الحائر في مسألة هدم المنازل في القدس الشرقية (٢٠٠٩)؛ المحامية نسرين عليان والمهندسة إفرات كوهين بار، سياسة التخطيط والبناء في القدس الشرقية - رسالة موجهة إلى رئيس لجنة الداخلية وحماية البيئة، ٢٠١٢/١/٥. http://www.acri.org.il/he/?p=19003#_ftn3
٤٧. المصدر السابق.
٤٨. تقرير جمعية بمكوم وجمعية غير شاليم، الفخ التخطيطي: سياسة التخطيط، وتسوية الأراضي، وتراخيص البناء وهدم المنازل في القدس الشرقية.
٤٩. مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية OCHA، أزمة التخطيط في القدس الشرقية- كيف يمكن فهم ظاهرة البناء غير المرخص؟ (نيسان ٢٠٠٩)، ص ٧-٨.

المشاريع التي انتهى العمل فيها

رقم أمر التخطيط	اسم المشروع	رقم المدرسة + رقم خارطة البناء البلدية	الوضعية	عدد الصفوف	الحي	نوع البناء	الوضعية الحالية
٤٩٤	مدرسة التعليم الخاص الأهل في العمومية- إضافة غرف تدريس في جناح إضافي في مدرسة ٤٤٤	٣٦٦/٢ ١٧٨٠٣٢	في طور البناء	٧	العسوية	مدرسة	انتهى البناء وبدأت المدرسة تستقبل الطلاب في ٢٠١١/٩
٥٨٣	مدرسة الأول- الخامس في أم طونا	١٩ / ٣٢٠٢ ١٨٨٠٤٢	في طور البناء	٢٤	أم طونا	مدرسة	انتهى البناء وبدأت المدرسة تستقبل الطلاب في ٢٠١١/٢
٥٨٦	صف بستان في أم طونا	١٩ / ٣٢٠٢ ٩٧٨١٨١	في طور البناء	٢	أم طونا	صف بستان	انتهى البناء وبدأت المدرسة تستقبل الطلاب في ٢٠١١/٢
المجموع							
٣٣							

مشاريع في طور البناء

رقم أمر التخطيط	اسم المشروع	رقم المدرسة + رقم خارطة البناء البلدية	الوضع القائم	عدد الصفوف	الحي	نوع البناء	الوضعية الحالية
٥٨٥	غرفي بساتين الكفالن في بيت حبيبا، القطعة رقم ٩	٧٤٦٩	في طور البناء	٦	بيت حبيبا	بستان	الافتتاح مخطط للسنة الدراسية القربية - يتوقع دخول الطلاب قبل ٢٠١٢/٩
٥٥٩	مدرسة الجامعة ٢ في راس العاود	٢٦٦٨/٢ ١٨٣٢٨	في طور البناء	٢٤	راس العاود	مدرسة	تقع ضمن معالجة الدارة وزيينات بسبب مسألة طريق الوصول إلى المدرسة، وكذلك تخضع لفحص دائرة الاقار، الافتتاح مخطط خلال السنة الدراسية القادمة- يتوقع دخول الطلاب في ٢٠١٢/٢

مدرسة راس العاود تحت مسؤولية ماضي- في طور البناء
الابتدائية- ترميم بناء مديرية التربية والتعليم
مدرسة "عمال" ٣٠٨٥

رقم أمر التخطيط	اسم المشروع	رقم المدرسة + رقم خارطة البناء البلدية	الوضع القائم	عدد الصفوف	الحي	نوع البناء	الوضعية الحالية	رقم أمر التخطيط
٥٩٠	بساتين أطفال في قطيعة ١١٢٨ في بيت حنينا	٧٤١٥+٧٤١٤ ٩٧٨١٤	في طور البناء	٤	بيت حنينا	بستان	دخول الطلاب إليها في ٢٠١٢/٩ الافتتاح مخطط خلال السنة الدراسية ٢٠١٢/١٣- الترقية- يتوقع دخول الطلاب بين ٢٠١٢/٩ ٢٠١٢/٩	٥٩٠
٥٩١	مدرسة ابتدائية بيت حانينا قطعة رقم ٦	٧٤٦٦ ٢٤٧٨٧	في طور البناء	٢٤	بيت حنينا	مدرسة	يتوقع دخول الطلاب في ٢٠١٢/٩	٥٩١
٥٩٢	مدرسة شاملة للبنات في بيت حنينا قطعة رقم ١٠	٧٤٦٩ ٢٤٧٨٩	في طور البناء	٢٤	بيت حنينا	مدرسة	تضع للنص دائرة الآثار يتوقع دخول الطلاب في ٢٠١٢/٩	٥٩٢
مشاريع في طور التخطيط والتنفيذ								
رقم أمر التخطيط	اسم المشروع	رقم المدرسة + رقم خارطة البناء البلدية	الوضعية	عدد الصفوف	الحي	نوع البناء	الوضعية الحالية	رقم أمر التخطيط
٥٩٣	مدرسة ابتدائية في شغاف، قطعة رقم ١٢	٢٤٥٦ ٢٥٢٤٥٨	في طور التخطيط	١٨	شغاف	مدرسة	في مرحلة إجراءات التنفيذ في البلدية، ممولة من قبل وزارة التربية والتعليم، يتوقع طرح للمناقشة حتى ٢٠١٢/٩ مع أمر التخطيط رقم ٥٩٤	٥٩٣
٥٩٤	(بستان أطفال في شغاف على قطعة رقم ٢٩ ملاحق لقطعة رقم ١٢)	٢٤٥٦ ٩٧٨٣٩	في طور التخطيط	٢	شغاف	بستان	في مرحلة إجراءات التنفيذ في البلدية، ممولة من قبل وزارة التربية والتعليم، المناقشة متوقعة حتى ٢٠١٢/٩ مع أمر التخطيط رقم ٥٩٣	٥٩٤
٥٩٦	مدرسة ١٢ الطور قطعة رقم ٣	٢٠٨ ٢٥٣١٧	في طور التخطيط	١٢	الطور	مدرسة	في طور التنفيذ في البلدية، صودق على الخرائط في وزارة التربية والتعليم، يتوقع طرح للمناقشة حتى ٢٠١٢/٩	٥٩٦
٥٩٧	بساتين أطفال في الطور قسيمة رقم ٥	٢٠٨٥ ٩٧٨٢٤٧	في طور التخطيط	٤	الطور	بستان	في طور التنفيذ في البلدية، صودق على الخرائط في وزارة التربية والتعليم، المناقشة متوقعة حتى ٢٠١٢/٩	٥٩٧
٥٩٨	مدرسة للتعليم الخاص في بيت حنينا قطعة رقم ١١١ + قطعة رقم ١١٢	٧٤٦٣ ٢٤٧١٦ + ٧٤٦٣	في طور التخطيط	١٥	بيت حنينا	مدرسة	في طور التنفيذ في البلدية، جرى حل القضايا المتعلقة بموقع القطعة، المناقشة متوقعة حتى ٢٠١٢/٩	٥٩٨

عن فشل جهاز التعليم في القدس الشرقية

العلامة: راسب

رقم أمر التخطيط	اسم المشروع	رقم المدرسة + رقم خارطة البناء البلدية	الوضع القائم	عدد الصفوف	الحي	نوع البناء	الوضعية الحالية
٤٦٤	مدرسة للتعليم الخاص على اسم بكريه الويز- إضافة عرفي تدرسية	٢٣١١٢ ١٢٨٠٤١	في طور التخطيط	١٣	وادي الجوز	مدرسة	توسيع المدرسة إلى جانب منزل بخاري علالي إعادة التأهيل- إقامات مع مديرة المنزل للتعرف على بدائل الطريق الوصول- في مرحلة الفحص مع دائرة زيارات السير-
٥٨٥	مدرسة ثانوية للبنين شغافط- إضافة غرف تدرسية	٢٤٥٦ ١٤٨١٥٥	في طور التخطيط	١٤	شغافط	مدرسة	ممولة من قبل وزارة التربية والتعليم، المناقشة موقفة حتى ٢٠١٢/٩
٦٠٠	بساتين الأطفال في وادي الجوز	٢٥٣٢ ٣٣٢٠	في طور التخطيط	٢	وادي الجوز	بستان	حرت المضادقة على الخراطط. العمل على إجراءات المضادقة على قدم وساق. يتوقع تقديم المناقشة في الأشهر القريبة
٦٠١	مدرسة ابتدائية في وادي الجوز	٢٥٣٢ ٣٣٢٠	في طور التخطيط	١٨	وادي الجوز	مدرسة	حرت المضادقة على الخراطط. العمل على إجراءات المضادقة جار على قدم وساق. يتوقع تقديم المناقشة في الأشهر القريبة
٦٠٢	المدرسة الإعدادية للبنات في العيصية- إضافة ١٢ غرفة تدرسية	١٩٢٠٠٣	في طور التخطيط	١٣	العيصية	مدرسة	على طاوله طاقم التخطيط. يتوقع تقديم المناقشة في الأشهر القريبة
٦٠٤	المدرسة الابتدائية المختلطة في بيت صفاف	٢٦٨٥٥	في طور التخطيط	٢٤	بيت صفاف	مدرسة	لم تتمكن من الحصول على معلومات معينة. في الماضي قيل لنا بأن المناقشة ستطرح في المستقبل المتطور
٦٠٧	مدرسة ثانوية مختلطة في بيت صفاف- توسيع المدرسة القائمة	٢٦٨٥٥	في طور التخطيط	١٨	بيت صفاف	مدرسة	على طاوله طاقم التخطيط. تمه قديمة تتعلق بخطوط البناء القائم
٦٠٨	بساتين أطفال في بيت حنيئا في قطعة رقم ١١	٧٤٦٢	في طور التخطيط	٢	بيت حنيئا	بستان	سيُفتح بالمشروع قداما ضمن موديل تنفيذ مع دائرة الاقتصاد في البلدية. في مراحل التوجه للمتعهدين قبيل طرح المناقشة
٦٠٩	بساتين أطفال في بيت حنيئا في قطعة رقم ٨	٧٤٦٩	في طور التخطيط	٣	بيت حنيئا	بستان	سيُفتح بالمشروع قداما ضمن موديل تنفيذ مع دائرة الاقتصاد في البلدية. في مراحل التوجه للمتعهدين قبيل طرح المناقشة
٦١٠	بساتين التعليم الخاص في بيت حنيئا القطعة رقم ١٠	٧٤٦٣	في طور التخطيط	٣	بيت حنيئا	بستان	سيُفتح بالمشروع قداما ضمن موديل تنفيذ مع دائرة الاقتصاد في البلدية. في مراحل التوجه للمتعهدين قبيل طرح المناقشة

العلامة: راسب
عن فشل جهاز التعليم في القدس الشرقية

رقم أمر التخطيط	اسم المشروع	رقم المدرسة + رقم خارطة البناء البلدية	الوضع القائم	عدد الصفوف	الحي	نوع البناية	الوضعية الحالية
٦١١	بساتين أطلال في شغافط، قطعة رقم ٤	٦٤٢١١	في طور التخطيط	٢	شغافط	بستان	سيّدفع المشروع قدما ضمن موديل تنفيذ مع دائرة الاقتصاد في البلدية، في مراحل التوجه للمتعدين قبل طرح المناقصة
٦١٣	بساتين أطلال في بيت حنيّا، القطعة رقم ١٠		في طور التخطيط	٢	بيت حنيّا	بستان	سيّدفع المشروع قدما ضمن موديل تنفيذ مع دائرة الاقتصاد في البلدية، في مراحل التوجه للمتعدين قبل طرح المناقصة
٦١٤	بساتين أطلال في بيت حنيّا، قطعة رقم ٢		في طور التخطيط	٢	بيت حنيّا	بستان	سيّدفع بالمشروع قدما ضمن موديل تنفيذ مع دائرة الاقتصاد في البلدية، في مراحل التوجه للمتعدين قبل طرح المناقصة
٦١٩	بساتين في حي الصلعة	/ ٦١٨٣	في طور التخطيط	٢	جبل المكبر	بستان	وقع الاختيار على مسؤول التخطيط في التوجه للمتعدين قبل طرح المناقصة
٦٢١	الثوري للنبات	١٨١٤٠	في طور التخطيط	٦	أبو طور	مدرسة	وقع الاختيار على مسؤول التخطيط وبدأت مرحلة التخطيط
المجموع							١٧٣
مشاريع في مديرية التربية والتعليم- مناحي (قبل الوصول على شعبة الماني العامة) وفي مراحل المصادرة							
		٦١٨٣	حي الصلعة- جبل المكبر، بستان لأطفال (قطعة رقم ب)	٢	جبل المكبر	بستان	إجراءات المصادرة تتداولها المحكمة- أنظر أعلام حول إجراءات التخطيط
		٤٩٠٤	مدرسة في الطور، منطقة ب	٢٤	الطور	مدرسة	إجراءات المصادرة تتداولها المحكمة
		٦٦٨	مدرسة مختلطة في وادي قدوم- سلوان، قطعة رقم ٧	٢٤	سلوان	مدرسة	إجراءات المصادرة تتداولها المحكمة
		٤٦٤٠	إضافة جناح لمدرسة في الطور	١٢	الطور	مدرسة	يتمتع لإجراءات وضع اليد وفي انتظار استكمال مخطط البناء
		٨٦٣٠	مدرسة للبنين في الشيخ جراح	٢٤	الشيخ جراح	مدرسة	إجراءات تخصيص الأرض من قبل دائرة أراضي إسرائيل لوزارة التربية والتعليم، ووجه توفير حل مسألة انعدام ساحة لركن المركبات
			المجموع	٨٤			